لانتفا اشتراط المماثلة فاذا باعها بما مكايلة وخرجتا سواء
وان تفاضلتا وسمح رب الزايد باعطايه او رضي رب الناقص بترده
من الزايد أقر البيع وان تشاحا فسخ واعلم ان المماثلة لا تتحقق
الا في كامليين وضابط الكمال ان يكون الشي بحيث يصلح للادخار
كتمر او تينا لا كثر الانتفاعات به كذبن ومن ثم لا تعتبر
المماثلة في نحو حب حمر الا وقت الجفاف ليصير كاملا وتنقيص
شرط للمماثلة لا للكمال لانه صلى الله عليه وسلم مثل عن بيع الرطب
بالتمر فقال اينقص الرطب اذا يبس فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه
الترمذي وغيره اشار صلى الله عليه وسلم بقوله اينقص الخ ان
المماثلة انما تعتبر حال الجفاف والا فالنقصان اوضح من ان
يسأل عنه ويشترط مع ذلك عدم تفرع نوى التمر لانه يعوضه للنشاء
غالبا فلا عبرة بخلافه في بعض النواحي الاعلى ما يأتي في نحو
المتفاعت جمع ولا يؤثر ذلك في نحو مشمش وفي اللحم انتفاء عظم
وملح لا يؤثر في يوزن وتنا هي جفافه لانه موزون وقليل الرطوبة
يؤثر فيه بخلاف نحو التمر ومن ثم بيع جريده الذي ليس فيه رطوبة
يؤثر في الكيل بفتيقه لا تبر بيرا بتبلا وان جفا واعلم ان شراح
الكتاب قد اختلفوا في مفهم قوله وقد يعتبر الكمال المقتضي لصحة
بيع الشي بمثله أو لا مثله اهب الي ان المراد منه انه يستثنى
مما مر المقتضي للنظر الي اخر الاحوال مطلقا العرايا الاتية
لان الكمال فيها بتقدير جفاف الرطب اعتبر اول احواله عند
البيع او نحو عصير الرطب او العنب لاعتبار كماله عند اول كل
منهما وان كانا غير كاملين او اللبن الحليب لانه كامل عند خروجه
عن الضرع وقد قال وكل من ذلك جمع والاوجه صحة كل منها
عيران اقربها اولها كما جرى عليه الشارح اذ كمال الاخيرين
وتعدده يتعدد اجوالها معلوم من كلام المصنف في هذا الباب
فلا يحتاج لذكره بخلاف العرايا وايضا فهي رخصة ابيحت
مع انتفاء الكمال فيها عند البيع بخلافها فهي اجري بالاستثنا

بل ربما اذا نظر لعدم العلم بحال استثنا غيرها واذا تقرر اشتراط
المماثلة وقت الجفاف فلا يباع رطب برطب بفتح الراء وضمها
وعليه يدل السياق ولا تمر ولا عنبا بعنب ولا بزبيب ولا يبس
بيسر ولا برطب ولا تمر للطلع اذا جد ها ولا بمثله للجهل
بالمماثلة الآن وقت الجفاف والتمر المار والحق بالرطب في ذلك
طوي اللبن فلا يباع بطريه ولا بتريده من جنسه ويباع
قريده بقريده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن كما علم مما مر
والا لجفاف له كالقثا بكسر اوله وثالثه وبالمثلثة والمد والعنب
الذي لا تزبيب لا يباع بعضه ببعض اصلا لتفاوت العلم
بالمماثلة وقد يباع الزيتون بعضه ببعض حال اسوداده
ونضجه لانه كامل ولا يستثنى لانه جاف وتلك الرطوبات التي
فيه انما هي الزيت ولا مائية فيه ولو كان فيه مائية لم يجف
وظاهر كلام المصنف انه لا عبرة بما يبقى من نحو القثا ويوجه
بان النظر فيه للغالب لكن الذي اورده الشيخ ابو حامد والمحاملي
وغيرهما الجواز وقال البلقيني انه الاقيس وفي قول تخرج تلي
مماثلته رطبا بفتح الراء لانه منظور منافعه رطوبته فكان
كالحب فيباع وزنا وانما يعلم كيله وزبيبا بضم الغين المعجمة
ولا تلي مماثلة ما تولد من الحب نحو الدقيق والسويق
اي دقيق التمر ونحوها كالنشا والخبز فلا يباع شي منها
بمثله ولا باصله اذ الدقيق ونحوه يتفاوت في النعومة والخبز
ونحوه يتفاوت في تاثير النار ولا تباع حنطة مقلية بحنطة
مطلقا لاختلافه بتاثير النار فيها ولا حنطة بما اتخذ منها
ولا بما فيه شي مما اتخذ منها ويجوز بيع الحب بالنخالة والحب
غير المسوس اذا لم يعف فيه لعلم إصلا لانها غير مقصودة بل تعتبر
المماثلة في المحبوب التي منها هي جفافها وهي مقتاة من نحو
تين وزبيب حبا لتحققها فيها وقت الجفاف وتعتبر في مبيوع
الدهن كالسمسم بكسر سينه حبا او دهنا او كسبا خالصا

Copyright © Library of Alexandria